بها واجابتها له بكلام خشن وليس طبعها ذلك قبله كما اشار اليه الشم
في بعض افراده حيث قال وليس الشتم للزوج من النشوز قوله اتقوا الله
هو بحرف المشاة التحتية اخره فتاء مثل قوله في الحق الواجب عليك
اي وهو للعاشرة بالمعروف قوله في الاصح هو المعتمد قوله فان ابت
من الاباء بمعنى الامتناع من العود الى الطاعة اي استمرت عليه قوله
في مضجعها بكسر الجيم افرح من فتحها قوله وهو فراشها وقيل وطؤها
والفراش بالكسر هنا بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب وجمعه
فرش وهو فرش ايضا بتسمية المصدر قوله وهجرانها الكلام حرام اي
وكذا الهجر ان غيرها قوله بغير عذر شرعي اي كبدعة المهجور وفسقه
او صلاح دين احدهما فيجوز فوق ثلاث ولو مع الدهر كما ذكره المتولي
عن الروضة واقره قوله بتكريره منها البس فيقيد بما له الضرب وان لم يتكرر
النشوز على المعتمد لكن محل جوازه ان افاد فيها والا فلا ضرب قوله اضرب
تاديب اي فلا يكون مبرحا ولا على الوجه والمهالك فلو ضربها وادعى
انه بسبب النشوز وادعت عدمه فالقول قوله بالنسبة لجواز
الضرب لا بالنسبة لسقوط النفقة والكسوة قوله اي التلف اي لها
عوزها او الى شيء من اعضائها او منافعها قوله وهب اللزم اي عليه
بمقابله ما تلف من نفس ديته او قيمة او فوداو ارش او حكومة
ويحمل ذلك لان ضرب التاديب مشروط بسلامة العاقبة وبذلك
كان الاولى المعفو عنها لانها المصلحة نفسه وبذلك فارق عدم طلب
العفو في تاديب الصغير قوله ويسقط الى قال شيخنا معنى السقوط
هنا عدم الوجوب لان السقوط فرع الوجوب او عليه عافي
الاتفاق على الابتداء فتامل قوله بالنشوز اي بامرأي ولو في اثناء
يوم او فصل مثل قوله قسمها اي في ذلك الدور وما بعده وان مت
ناشزة وان لم تاتم بالنشوز كصغيرة توخرها قبل توبتها قوله وتسقط
اي وتنقط نفقتها مونتها من نفقة وكسوة وسكنى وادم واله

تنظيف

تنظيف وغيرها بنشوز جزء من اليوم ولو في اخره وان عادت فيه
الى الطاعة وكذا الكسوة العشل جميعه واعلم ايضا لم يذكروا للعلم
بان الكسوة تابعة للنفقة وجوبا وعدما خاتمة لو تعدى احد
الزوجين على الاخر عالا يجوز له فجاه القاضي عنه ولا يعزره فان
عاد اليه عزره بطلب الاخر عا يليق به فان ادعى كل منهما تعدي
الاخر عليه تعرف حالهما بخبر ثقة يخبرهما بعوار او غيره ومنع الظالم
منهما ولو بتعزير يليق به فان دام الشقاق بينهما بعث القاضي وجوبا
لكل منهما حكما عدلا عارفا بما يطلب عنه وكونه ذكرا من
اهل كل منهما ارجح ويبعث ان لم يرض احدهما به فان لم يمكن الملك لقيام
بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق او خلع والزوجة حكمها ببذل عوض
وتوكل طلاق حيث كان مصلحة **فصل** في بيان احكام
الخلع والاصل فيه قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا الاية
وهو نوع من الطلاق وفرقة عليه لتزيينه غالبا على الشقاق واصله
الكراهة وقد يخرج عنها الى غيرها من الاحكام بحسب الحال وهو مخلص
من الطلاق الثلاث في الحلف على النفي مطلقا او مقيدا وعلى اثبات
المطلق وكذا المقيد وقال شيخ شيوخنا لا يخلص في الاثبات للمقيد
كقوله لافعلن كذا في هذا الشهر مثلا واول خلع وقع في الاسلام
كان من ام حبيبه بنت سهل الانصاري امراة ثابت بن قيس
ابن شماس لما اتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت له يا رسول
الله ما اعتب وفي رواية ما انقم عليه في خلق ولا دين ولكني امرأة
اكره الكفر في الاسلام فقال لها اترديين عليه حديقته فقالت
نعم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلقها
تطليقة واركانه خمسة ملتزم وعوض وصيغة
وشرط الصيغة كما في البيع لكن لا يضر هنا تخلل كلام يسير وهو كل
لفظ من الفاظ الطلاق صريحه وكنايته ولفظ الخلع والمفاداة منها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)